مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: الإصلاح والتحرر المالي في العراق مع الإشارة للتجربة المصرية
اسم الكاتب: د.م. بشار فنون محمد الشكرجي، م.م. عدي سالم علي الطائي، م.م. زهراء أحمد توفيق النعيمي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3186
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 17:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ٩١ مجلد ٣٠ لسنة ٢٠٠٨
ص ص[١٧٧ -٢٠١]

الإصلاح والتحرر المالي في العراق
مع الإشارة للتجربة المصرية

الدكتور بشار ذنون محمد الشكرجي
مدرس -قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل
Bashar_thanoon@yahoo.com

عدي سالم علي الطائي
مدرس مساعد -قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل
Odaysalim2004_2005@yahoo.com

زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي
مدرس مساعد -قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل
Zahraa.ahmed@ymail.com

المستخلص

يتضمن إصلاح القطاع المالي في البلدان النامية عموماً تحرير الأسواق المالية التي شوهها التقيد المالي وإزالة القيود على رأس المال وتداول العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وتخفيض حواجز الدخول في القطاع المصرفي. وإدخال أدوات جديدة وخصخصة المصارف وإدخال تغييرات على هياكل الملكية. على أنه تتحقق في مقابل ذلك العديد من المنافع. وقد حظي موضوع التحرر المالي باهتمام متزايد من قبل الدول العربية خلال العقود الأخيرة على الرغم من اختلاف هياكلها الاقتصادية. انطلاقاً من الدور الذي يؤديه القطاع المالي في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وقد أتبع العراق النهج السريع في التحرر المالي في ظل غياب ركائز الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاح المالي. وعلى الرغم من فشل التجربة في العديد من الدول النامية، أما مصر فقد أتبعت المنهج التدريجي في الإصلاح والذي أثبت نجاحه على الرغم من تزايد التكاليف الإجمالية التي كادت أن تقوض تلك التجربة وتحديداً في السنوات الأخيرة. وقد خلصت الدراسة بأن تجربة التحرر المالي في العراق لا يمكن أن تحقق الأهداف المرجوة منها إلاّ إذا توفر لها البيئة الملائمة المتمثلة بالاستقرار الاقتصادي والإصلاح المالي واختيار التوقيت المناسب للبدء في خطوات التحرر وفقاً للمنهج التدريجي.

The Financial Liberation and Reformation in Iraq with Reference to Egyptian Experiment

تاريخ استلام البحث ٢٠٠٧/٧/١ تأريخ قبول النشر ٢٠٠٧/٨/١٩

Bashar Th. Al-Shakarji (PhD)
Lecturer
Department of Financial and Banking Sciences
University of Mosul

Oday Salim Ali
Assist. Lecturer
Department of Financial and Banking Sciences
University of Mosul

Zahraa' A. M. Al-Noa'imee
Assist. Lecturer
Department of Financial and Banking Sciences
University of Mosul

ABSTRACT

The financial sector in the growing countries generally includes the financial market liberation which is distorted by the financial restriction, the removal of the restraints on the capital, the circulation of foreign currency and interest rates, the decrease of joining barriers in the banking sector, the use of new means and privatization of banks and the introduction of changes on the ownership frameworks. All these are done in return for achieving several benefits. The subject of financial liberation has been of interest by the Arab countries during the last decades, in spite of the difference of their economical frameworks, because of the important role of financial sector in the reinforcing the economical increase. Iraq has followed the rapid method in the financial liberation in the absence of its support, which is represented by the economical stability and the financial reformation. However, Egypt has followed the gradual method in the reformation. The success of latter method is approved in spite of the increase of social cost which was about the collapse, defiantly in the last years. The study concluded that the financial liberation experiment is not able to achieve its looking for aims in Iraq only if the fitting environment which is manifested by this economic stability and the financial reformation exist and suitable timing to begin with the liberation steps according to the gradual method is chosen.

المقدمة

يقصد بالتحرر المالي فتح الأسواق المالية والرأسمالية أمام الشركات الأجنبية في ميادين المصارف والتأمين والأوراق المالية وشركات الاستثمار وعدد كبير من الخدمات الأخرى. وينجم عن التحرر المالي مكاسب اقتصادية وسبل متنوعة للحصول على رأس المال بأقل كلفة ممكنة، ويتمتع المدخرون بأفضل عوائد لهم. لكن في المقابل هنالك بعض المحاذير والكلف المترتبة على عملية التحرر في البلدان النامية إذا أرادت أن تحقق المنافع المرجوة. وللتحرر المالي ركائز أساسية تتمثل بالاستقرار الاقتصادي والإصلاح المالي. وتعدّ تجربة مصر من أبرز التجارب العربية والإقليمية من حيث النجاحات المتحققة باستثناء بعض الاختلالات في السنوات القليلة الماضية، ويعزى السبب في تلك النجاحات إلى أن عملية التنفيذ تمت على وفق منهج تدريجي وفي ظل استقرار اقتصادي كلي وإصلاحات مالية سبقت التحرر. أما التجربة العراقية محور البحث فقد انتهجت المنهج المتسارع في التحرر وفي ظل غياب الالتزام بشرطي الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاح المالي. مما قد يلحق أضراراً كبيرة بالنظام المالي، ومن ثم بمجمل الاقتصاد العراقي.

وبناءً على ذلك، ولتغطية الموضوع فقد تمّ تناوله ضمن مبحثين، تضمن الأول منه التأطير النظري لمفهوم التحرر المالي والإصلاح وتسلسله. أما المبحث الثاني فقد تناول تقييم التجربة المصرية في التحرر واستقراء تجربة العراق على وفق بعض المعطيات الرقمية الأولية المتوافرة، واستكمالاً لمنهجية البحث فقد توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات والمقترحات الخاصة بموضوعه.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من العلاقة الجدلية بين التحرر المالي والاستقرار الاقتصادي. إذ يعدّ الاستقرار الاقتصادي في العراق وتثبيته على الأقل من أهم ركائز التحرر، ومن جهةٍ أخرى، فإن قدرة أي اقتصاد على تجاوز التشوهات الاقتصادية يرتبط بدرجة كبيرة بحجم الإصلاحات وسياسات التحرر الرشيدة، كما هو عليه الحال في تجارب العديد من الدول النامية ومنها تجربة مصر على الرغم من بعض الإخفاقات التي رافقت التجربة.

مشكلة البحث

تعد تجربة مصر في الإصلاح والتحرر المالي من أوائل التجارب بين الدول العربية، وقد اعتمدت مصر النهج الحذر في تطبيق الإصلاح والتحرر في سبيل إنجاح العملية، وهذا ما أسهم في منع حدوث أزمات مالية رئيسة في البلد، إلا أنه في الوقت نفسه كانت هناك آثار سلبية تمثلت بكلف اجتماعية لم تتمكن من تجنبها على الرغم من إتباع ذلك النهج. أما في العراق فيعد التحرر المالي المتسارع والذي بلغ ذروته من خلال إصدار قانوني الأسواق المالية عام ٢٠٠٤ والاستثمار لعام ٢٠٠٦ من أكثر القوانين تحرراً حتى بالنسبة للدول المتقدمة، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً حول جدوى هذه الخطوات المتسارعة في ظل غياب ملامح الاقتصاد الكلي وانهيار شبه كامل للنظام المالي بكل أدواته ومؤسساته وتشريعاته، ولمصلحة من تمّ إصدار تلك القوانين وتحديداً في هذا التوقيت. وبناءً على ذلك يمكن القول بأن هنالك مشكلة تستحق البحث فيها أو على الأقل أن تحدد معالمها وأطرها.

فرضية البحث

بناءً على المشكلة المطروحة آنفاً، يمكن صياغة الفرضية الآتية: "في ظل غياب الإصلاح المالي فإن التحرر المالي يعدّ غير وقائياً وعاملاً مساهماً في زيادة تشوهات الاقتصاد العراقي".

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

١. التأطير النظري للتحرر المالي وفقاً للعديد من المحاور لمفهومه – مراحله – تسلسله – كلفه – منافعه.
٢. تقييم التجربة المصرية في التحرر المالي ومن محاور عديدة أبرزها المنهج – الإصلاحات المالية – المنافع – الكلف.
٣. تثبيت حقيقة أن فكرة التحرر المالي عراقياً ليست خاطئة وإنما يمكن أن تنفذ في ظل بيئة اقتصادية أكثر استقراراً وتوقيت مناسب، كي نضمن نجاحها في تحقيق المنافع وتخفيض كلفها.
٤. الاستفادة من العوامل التي أسهمت في نجاح التجربة المصرية وتجنب الإخفاقات وتحديداً فيما يتعلق بالتكلفة الاجتماعية عند التفكير جدياً باتخاذ خطوات التحرر المالي في العراق.

منهج البحث وعينته

اعتمد البحث على المنهج الوصفي، إذ تمت الاستعانة بالبحوث والدراسات والمؤلفات التي تصدت لموضوع البحث ومن ثم عرض الأفكار بأسلوب علمي ومنهجي. كما تمّ الاعتماد على المنهج التطبيقي من خلال تجميع البيانات والمعلومات عن تجربة مصر والعراق ضمن مجتمع البحث والذي تمثله البلدان العربية. وتمّ اختيار مصر بوصفها عينة لهذا البحث بشكل عمدي لأنها تمثل التجربة الأكثر عراقةً ووضوحاً فيما يتعلق بموضوع التحرر المالي عربياً، ولتحقيق هدف البحث وإثبات فرضيته، فقد تضمن البحث مبحثين، الأول: تعلق بالجانب المفاهيمي الذي تناول تجربة التحرر المالي. أما الإطار الثاني: فقد تناول الجانب التطبيقي والميداني للبحث.

الإصلاح والتحرر المالي: تأطير مفاهيمي

أولاً- مفهوم التحرر المالي وأهدافه وأشكاله

إن حقبة العولمة الراهنة هي الحقبة التي يزدهر فيها الاقتصاد الوطني عندما يرتبط بها بحكمة، ويهلك عندما يضعف ارتباطه بها. ويرتبط الاقتصاد المحلي بالعالمي من خلال بعض أشكال التحرر المالي. وللتحرر المالي معنيان رئيسان، هما: (العاني، ٢٠٠٢، ١٤٨) المعنى الشامل الذي يراد به "مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على مجمل النظام المالي بغية تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً". والمعنى الضيق له فيقصد به "عملية تحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها والتي تعيق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستوى المحلي والدولي". وقد عرفت الأسكوا(*) التحرر المالي بأنه عملية "فتح الأسواق المالية والرأسمالية أمام الشركات الأجنبية في ميادين المصارف وشركات التأمين والأدوات المالية وشركات الاستثمار وإدارة الصناديق وعدد كبير من الخدمات المالية الكبرى (الأسكوا، ٢٠٠٥، ٥٢). أما Semih فقد عرّف التحرر المالي بأنه "التوجه نحو العالمية والتوحد المالي" (Semih, 2003, 21).

وتسعى الدول التي تتبنى سياسة التحرر المالي إلى تحقيق العديد من الأهداف لعّل أبرزها (Levin, 1996, 236-267):

١. الوصول إلى الأسواق الرأسمالية الدولية.
٢. تحسين نوعية التسيير وميسورية الخدمات المالية من خلال تحفيز التنافس والصراع.
٣. تطوير السياسات المالية والبنى التحتية والفوقية، وذلك بتكثيف الضغوط بالنسبة للحكومات لتحسين النظم الإشرافية والتنظيمية والقانونية.

ويعدّ التحرر المالي المدخل الأكثر أهمية لتعزيز التنافسية، ويمكن تحقيقه بثلاثة أشكال (Semih, 2003, 14):

١. التحرر المحاسبي الرأسمالي الذي يتضمن إلغاء القيود الرقابية والقيود التي تفرض على عمليات مناقلة العملة الوطنية.

(*) الأسكوا (ESCWA): اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
Economic & Social Commission For Western Asia.

٢. عولمة الخدمات المالية لضمان الوصول إلى تعامل متوازن ومتكافئ بين المؤسسات المحلية والأجنبية وإلغاء القيود والعوائق التي تقف عائقاً أمام نشاطات الشركات عبر الحدود.
٣. إعادة تنظيم الأسواق المالية التي تقلص من دور الحكومة في السوق المحلي وإزالة الرقابة الحكومية على معاملات الإقراض والاقتراض.

وينجم عن التحرر المالي مكاسب اقتصادية وسبل متنوعة للحصول على رأس المال بأدنى كلفة ممكنة، ويتمتع المدخرون بأفضل عوائد. وفي المقابل هنالك بعض المحاذير أو الكلف التي لابد من الالتفات إليها، إذا كان للتحرر المالي في البلدان النامية أن يحقق المنافع المرجوة، كما أن له خطوات متسلسلة تتوافق مع طبيعة البلدان التي تأخذ به.

ثانياً- تسلسل التحرر المالي ومستوياته

توجد العديد من الدراسات التطبيقية والنظرية التي تركز على تسلسل التحرر المالي (The Sequences of Financial Liberalization)، إلاّ أن أحدث تلك الدراسات وأشملها هي دراسة (Kaminsky and Schmukler, 2003)، اللذين عملا على وضع تسلسل شامل للتحرر المالي في ٢٨ اقتصاداً متقدماً ونامياً بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٣. إذ توضح دراستهم أنه بينما حررت كل بلدان G-7[*] سوق أسهمها أولاً، إلاّ أن البلدان الأوربية اتبعت إستراتيجية مزيجة، فربما قد أزال التنظيم في قطاعها المالي المحلي أولاً (Deregulated their Domestic Financial Sector First)، غير أن معظمها حرر أسواق أسهمه، والنتيجة هي أن تحرير الأسواق المالية المحلية كان قبل انفتاح حساب رأس المال في البلدان المتقدمة (Kaminsky and Schmukler, 2003). أما فيما يتعلق بتقريب التحرر المالي في البلدان النامية فقد حررت بلدان أمريكا اللاتينية قطاعاتها المالية المحلية أولاً. كما نفذت بلدان شرق آسيا استراتيجية مزيجة أيضاً، في مقابل ذلك كانت تجربة البلدان المتقدمة أكثر انسيابية مقارنة باقتصاديات الأسواق الناشئة، وعمليات التحرر التي بدأت في أسواق الأسهم كانت هي التي أكملت هذه العملية على نحوٍ أسرع (Nihal and Yan Wang, 2004, 5). ومن جهةٍ أخرى، فقد أوضحت دراسة (Claessens and Glaessner) بأن القيود على الشركات المالية في آسيا قد قاد إلى تطور مؤسساتي أبطأ وخدمات مالية أكثر كلفة (Claessens and Glaessner, 1998). ويمثل الجدول ١ قائمة لبلدان مختلفة وتسلسل تحررها المالي.

الجدول ١
تسلسل التحرر المالي لعدد من البلدان المختلفة

(*) G-7 تتضمن البلدان الآتية: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، إيطاليا، كندا.

أسواق الأسهم أولاً Stock Market First	الأسواق المالية أولاً Domestic Financial Market First	رأس المال أولاً (*) Capital Account First
كندا	الأرجنتين	فنلندا
الدانمارك	البرازيل	اليابان
فرنسا	كولومبيا	المكسيك
ألمانيا	أندونيسيا	الفلبين
هونك كونك (الصين)	آيرلندا	تايلند
إيطاليا	كوريا الجنوبية	فنزويلا
ماليزيا	النرويج	
البرتغال	بيرو	
إسبانيا	تايوان	
المملكة المتحدة	تركيا	
الولايات المتحدة		

Source: Nihal Bayraktor & Yan Wang, 2004, Foreign Bank Entry Performance of Domestic Bank: The Sequence of Financial Liberalization, August, World Bank, P. 31.

ويمكن ومن خلال معطيات الجدول أن نستنتج بأن الخطوات الأولى في عملية التحرر المالي متباينة وفقاً للبيئة المالية وأولويات تلك البلدان ودرجة تطور أنظمتها المالية والمصرفية.

أما فيما يتعلق بمستويات التحرر المالي فإنها تكون وفقاً لمستويين (نجيب ومزنات، ٢٠٠٥، ٣): المحلي، ويشمل عدداً من السياسات والإجراءات التي يمكن عرضها بالآتي: (تخفيف الرقابة وذلك باستخدام الأدوات الكمية غير المباشرة، إعطاء حرية أوسع لتحديد أسعار الفائدة، تخفيف القيود المفروضة على السوق المحلية، إلغاء السقوف الائتمانية المفروضة على المصارف التجارية، والعمل على تطوير البنية الأساسية للأسواق المالية). الدولي، ويتضمن أيضاً عدداً من الإجراءات التي يمكن عرضها بالآتي: (اعتماد سعر صرف متغير يتحدد على وفق متغيرات قوى السوق، تحرير معاملات حساب رأس المال، تحرير أسعار الفائدة، السماح للشركات الأجنبية بالدخول في السوق المالية وفسح المجال لها وذلك لتقرير حالة التنافسية في القطاع المالي).

ثالثاً- المنافع والكلف المحتملة للتحرر المالي

آ. المنافع المحتملة

كثيرة هي الآراء التي تدعم التحرر المالي والانفتاح، وفيما يتعلق بالمنافع المحتملة فإنها تدور حول أربعة اعتبارات رئيسة:

١. الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية

أشارت دراسة (Pirerr and Richard) إلى أن التحرر المالي والانفتاح الاقتصادي يساعد على الوصول إلى أسواق المال العالمية، وذلك بالسماح للبلد المعني بالاقتراض في الأوقات السيئة كأوقات الكساد أو الانحراف الحاد في بنود

(*) تعد سوق رأس المال سوق الصفقات طويلة الأجل وهي أحد مكونات السوق المالية التي تتضمن فضلاً عن ذلك السوق النقدية وسوق تبادل العملات.

البلد التجارية. والاقتراض في الأوقات الجيدة كما هو الحال في حالة النمو الاقتصادي أو بعد التحسن في بنود البلد التجارية، وفي مقابل ذلك، فإن الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية من شأنه أن يسمح بمشاركة الخطر ومبرر كلياً وتكون الهزات مؤقتة بطبيعتها (Pirerr and Richard, 2003, 1092).

٢. الاستثمار المحلي والنمو

في الكثير من البلدان النامية تكون القدرة على الإدخار مقيدة بالمستوى المنخفض للدخل. فطالما أن العائد الحدي من الاستثمار يكون مساوٍ على الأقل لكلفة رأس المال، فإن صافي تدفقات الموارد الأجنبية إلى الداخل يمكن أن تكمل الإدخار المحلي وتزيد مستويات رأس المال المادي للعامل الواحد. كما تساعد البلد المتلقي على رفع معدل نموه الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة (Berthelemy and Demurger, 2000, 140-150).

ويمكن أن تكون المنافع المحتملة كبيرة على نحوٍ خاص بالنسبة لأنواع معينة من تدفقات رأس المال إلى الداخل، والأكثر وضوحاً هو الاستثمار الأجنبي المباشر، والجدول ٢ يوضح المنافع والكلف المحتملة لأنواع معينة من تدفقات رأس المال الأجنبي، وكما توصلت إليه دراسة (Helmut Risen and Marcelo, 2001).

الجدول ٢
المنافع والكلف المحتملة لأنواع معينة من تدفقات رأس المال الأجنبي

أنواع تدفقات رأس المال الأجنبي	المنافع			الكلف	
	يضيف إلى الاستثمار الأجنبي	يحفز الكفاءة	يسهل الاستهلاك	يعظم الانحرافات	درجة عالية من الانعكاسية
الاستثمار الأجنبي المباشر	×	×	×	(×)	
استثمار أسهم المحفظة	(×)	×		(×)	×
تدفقات سند المحفظة		×	×	(×)	×
إقراض الدين طويل الأجل	×	(×)		×	
إقراض الدين قصير الأجل		(×)	(×)	×	×

× : تعني القوة (×) تعني الضعف

Source: Helmut Risen & Marcelo Soto, 2001, Which Type of Capital Faster Developing Country, International Finance Journal, 4 (2), August, P. 7.

إذ إن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يسهل تمويل أو نشر الأساليب الإدارية والتكنولوجية، ولا سيما من خلال أشكال محددة من مدخلات رأس المال وتحسين تركيب مهارات القوى العاملة نتيجة تأثيرات التعلّم بالممارسة والاستثمار في التعلّم الرسمي والتدريب في الوظيفة (Markus and Venables, 1999, 335).

أما دراسة (Levine) فقد أكدت أنه من حيث المبدأ فإن تحرر تدفقات رأس مال المحفظة العالمية قد يقود إلى معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، لأنه قد يميل إلى تسريع أسواق الأسهم العالمية، وتلك تقود بدورها إلى إنتاجية متزايدة للعامل المحلي (Levine, 1996, 75).

٣. ضبط الاقتصاد الكلي

أشارت دراسة (Obstifled) أنه بزيادة المكافآت للسياسات الجيدة والجزاءات على السياسات الرديئة، فإن تدفقات رأس المال عبر الحدود قد تشجع البلدان على إتباع سياسات اقتصادية كلية أكثر ضبطاً، ومن ثم تخفيض تكرار أخطاء السياسة الاقتصادية وإلى الحد الذي يتحول منه ضبط السياسة الأعظم إلى استقرار اقتصادي كلي أعظم، وبالتالي فإنه يقود أيضاً إلى معدلات أعلى للنمو الاقتصادي (Obstifeld, 1998, 25). كما أن تحرير التمويل الخارجي يمكن أن يعمل بوصفه إشارة على أن البلد يكون موافقاً أو مستعداً لتبني سياسات اقتصادية كلية جيدة، وذلك من خلال تخفيض حالات عجز الموازنة والاستخدام السابق لضريبة التضخم، ومن هذا المنظور فإن حساب رأس المال المفتوح الناجم عن التحرر المالي قد يشجع أيضاً الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي، الأمر الذي يضمن تخصيص كفوء للموارد ومعدلات أعلى للنمو الاقتصادي (Pirerr-Richard, 2001, 1095).

٤. تزايد كفاءة النظام المصرفي والاستقرار المالي

أشارت دراسة (Levine) إلى أن التحرر المالي والانفتاح يزيد عمق وعرض الأسواق المالية المحلية، ويسهم في زيادة درجة كفاءة التوسط المالي وذلك بتخفيض التكاليف والأرباح المرتبطة بالأسواق الاحتكارية وأسواق الكارتلات، ومن ثم تخفيض كلفة الاستثمار وتحسين تخصيص الموارد (Levine, 1996, 25). أما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي، فيمكن تحديد المنافع المتحققة من عملية التحرر والانفتاح المالي، وكما يأتي:

- تحسين نوعية الخدمات المالية وتيسيرها في السوق المحلية، وذلك بدرجة تنافسية تلك المؤسسات وتجعل تطبيق الوسائل المصرفية الأكثر تعقيداً مثل أنظمة (إدارة الخطر) أمراً ممكناً.
- تخدم لتحفيز التطوير والإشراف على المؤسسات المالية المحلية.
- المساهمة في استقرار النظام المالي المحلي وتخفيض التذبذبات في تدفقات رأس المال، إذ قد يلجأ المودعون إلى تحويل أموالهم إلى المؤسسات الأجنبية وتحديداً المصارف التي عدّت أكثراً أمناً بدلاً من تحويلها إلى الخارج والاشتراك في هروب رأس المال.

ويمكن القول، بأنه ونتيجة للتحرر المالي قد تقوم المصارف الأجنبية بعملية إصلاح على المستوى الجزئي من خلال حيازة المصارف الشاملة أو المتخلفة، وغالباً تبدأ عملية التحوّل بأن يقوم الحائز (المصرف الأجنبي) بإعادة رسملة الحيازة، وتضم كلاً من غلق الفروع غير المربحة والعمليات، وتخفيض ملاك الموظفين وإدخال أنظمة وعمليات ولا سيما ما يعرف بـ "ثقافة الائتمان" وإدخال منتوجات مصرفية جديدة، وإن كل ذلك بالمحصلة النهائية يعزز من الربحية ويسهم في إصلاح النظام المصرفي.

ب. الكلف المحتملة

أكدت تجربة العقود الثلاثة الأخيرة، وتحديداً في البلدان النامية أنه مقابل المنافع المحتملة للتحرر والانفتاح المالي، فإنها تولد أيضاً تكاليف اقتصادية واجتماعية قد تؤثر في البلدان المتحررة، ويمكن تحديد أبرزها بالآتي:

١. تركز تدفقات رأس المال

إن تزايد الاندفاع في تدفقات رأس المال عبر الحدود يميل إلى أن يكون متركزاً بدرجة عالية في عدد قليل من البلدان المتلقية، والزيادة الكبيرة في تدفقات

رأس المال إلى الداخل في مطلع التسعينات مثلاً كانت موجهة إلى عدد قليل من البلدان الكبيرة (متوسطة الدخل) في أمريكا اللاتينية. كما شهد إجمالي حصة تدفقات رأس مال القطاع الخاص إلى البلدان منخفضة الدخل انخفاضاً حقيقياً خلال التسعينات من المستويات التي كانت منخفضة أصلاً (Trade and Development, 2002, 24-26).

ونجد في مثال آخر أن معظم ما تمّ توجيهه إلى القارة الأفريقية كان حصراً على عدد قليل من البلدان مثل نيجيريا، وجنوب أفريقيا ذات الموارد الطبيعية الاستراتيجية. في مقابل ذلك فإن الكثير من البلدان منخفضة الدخل لا يكون ببساطة لديها وسيلة للوصول إلى أسواق رأس المال، وحتى بالنسبة للبلدان النامية النفطية فإنها تكون قادرة على الاقتراض من أسواق رأس المال العالمية في الأوقات الجيدة فقط، على أن تميل لمواجهة قيود إئتمانية مشددة في الأوقات العصيبة (Pierre, 2001, 13).

٢. سوء التخصص المحلي لتدفقات رأس المال

أشارت دراسة (Pierre) إلى أنه وعلى الرغم من أن تدفقات رأس المال إلى الداخل والتي تكون مرتبطة مع حساب رأس المال المفتوح قد تؤدي إلى رفع الاستثمار المحلي، إلاّ أن تأثيرها في النمو طويل الأجل قد يكون محدداً ما لم يكن قابلاً للإهمال في حالة استخدام مثل هذه التدفقات إلى الداخل كاستثمارات (مضاربة) محلية متدنية النوعية مثل الاستثمارات في قطاع العقارات (Pierre, 2001, 13).

٣. العدوى والأزمات المالية

لقد قادت سياسات التحرر والانفتاح المالي النظام المالي للدولة إلى التأثر بأنظمة الدول الأخرى من خلال تدفقات رؤوس الأموال والعلاقات التجارية. فصار حدوث الأزمات المالية في الدول الأخرى يؤدي إلى تفجير أي أزمة وحصول كساد على المستوى المحلي داخل الدولة التي حصلت فيها الأزمة، فيحصل انخفاض في قيمة العملة المحلية، وهذا يترك أثره سلباً في الدول الأخرى في جانب التجارة، وذلك بسبب تنافسية الأسعار للدولة التي تعاني من الأزمة المالية (الجرجوسي، ٢٠٠٧، ٣٧). وتزداد خطورة ذلك عندما تكون هناك سمات اقتصادية كلية مشتركة وروابط مالية بين الدولة التي حصلت فيها الأزمة المالية ودول أخرى من خلال القطاع المصرفي وتدفقات رؤوس الأموال، وكذلك من خلال الترابط بين أسعار الأسهم وسعر الصرف وأسعار الفائدة في دول مختلفة فتظهر خطورة العدوى، وتنتقل الأزمة المالية من الدولة المصابة إلى الدولة الأخرى التي ترتبط معها بعلاقات تجارية ومالية (Michael and Hausemann, 1999, 4).

٤. خطر حضور المصارف الأجنبية

على الرغم من أن تغلغل المصارف الأجنبية الناجم عن عملية التحرر المالي في البلد المعني قد يتمخض عنه العديد من المنافع، إلاّ أن هناك بعض الكلف والإخفاقات المحتملة، ويمكن تحديدها بالآتي (الشكرجي،٢٠٠٦، ١١٨-١١٩) (Nihal and Yah Wang, 2004, 4):

- قد تزيد المصارف الأجنبية الاضطراب المالي بالانسحاب المفاجئ أو بالعدوى المالية من البلد الأم.
- تتبع المصارف الأجنبية استراتيجية تركز عمليات إقراضها فقط على المؤسسات الأكثر متانة في المركز الائتماني من المقترضين. لذا فإن وجودها سيكون أقل

احتمالاً في المساهمة بالزيادة الشاملة في الكفاءة في القطاع المالي، وقد يكون لها تأثير معاكس على الإنتاج، التوظيف، وتوزيع الدخل.
- بما أن للمصارف الأجنبية أولويات وأسبقيات عمل مختلفة عن المحلية، فإن أنموذجها في الاقتراض يميل إلى تجاهل الأسبقيات المحلية مما قد يعيق وصول الائتمان لبعض قطاعات الاقتصاد الحيوية.
- يمكن أن تخلق المصارف الأجنبية ضغوطاً تنافسية على المصارف المحلية ويجعلها أمام خيارات عديدة (الانسحاب من السوق، المشاركة، الاندماج).

وبناءً على ذلك يمكن القول، بأنه في ظل غياب التكافؤ في القدرات التنافسية بين المصارف الأجنبية والمحلية، فإن ذلك يعني هيمنة للمصارف الأجنبية على حصة سوقية كبيرة للبلد المضيف، وتقدم تلك المصارف خدماتها وفقاً لأولويات محددة في مقدمتها تحقيق الأرباح، وقد يكون آخرها خدمة الاقتصاد الذي تعمل في ظله.

رابعاً. إصلاح النظام المالي وسرعته

لقد تناول الكثير من المختصين صيغاً تعريفية متنوعة لهذا المفهوم وتباينت في إطارها النظري العام، إلاّ أنها توحدت في المحتوى، فقد عُرف الإصلاح المالي على أنه إصلاح للنظام المالي بمكوناته من مالية عامة وهيئات مالية قائمة عليها ونظم مصرفية واسواق مالية، وهو جزء من الإصلاح الشامل لأجهزة الدولة وأساليب عملها (عبدالعزيز، ٢٠٠٢، ١٥).

وبهذا فإصلاح المالية يعدّ إصلاحاً للمالية العامة والنظام المصرفي في آنٍ واحد. وإن الرأي السائد المبني على التجارب في مختلف البلدان وتحديداً النامية من أن التحرر المالي لا يحقق أهدافه إلاّ عندما يجري إصلاحه مسبقاً، ويعدّ ذلك أحد الشروط المهمة للتحرر المالي، فضلاً عن الاستقرار الاقتصادي (الأسكوا، ٢٠٠٥، ٢٤). وقد حدد كلاً من (Cho, YoonJe and Khatkate, 1989) مراحل الإصلاح المالي بمرحلتين، الأولى: الحفاظ على نسبة فائدة منخفضة وتحديد الائتمان الخارجي. الثانية: حالة الاستقرار الاقتصادي واستقرار أسواق المال.

أما (Dick) فقد أشار إلى ضرورة وجود سياسة اقتصادية كلية ثابتة تبدأ بوضع إطار تنظيمي صحيح بوصفه أحد الشروط الضرورية الخاصة بالتحرر المالي الناجح على وفق ترتيب زمني، وكما يأتي (Dick, Nanto, 1998, 15):

١. سياسات الاقتصاد الكلي، وتشمل السيطرة المالية وموازنة الدولة وخصخصة المشاريع ونظام الضرائب لضمان الإيرادات.
٢. تحرير الأسواق المالية المحلية عن طريق اعتماد السوق لنسب الفائدة المرنة وخصخصة المصارف وتأسيس قانون تجاري ينظم عملياً تحرير التجارة.
٣. تحرير التبادل الأجنبي وتحرير حالات التعريفة الكمركية والحصص النسبية وغيرها من القيود التجارية الدولية.

وعلى الرغم من الروابط القوية بين مختلف عناصر الإصلاح المالي، إلاّ أنه يمكن العمل على محاورها المتعددة في آنٍ واحد، فضلاً عن ذلك، فإن الأهمية النسبية لمختلف عناصر الإصلاح المالي تختلف من بلدٍ إلى آخر حسب الظروف والخصائص المتنوعة للبلد المعني.

ومن المواضيع ذات الصلة الوثيقة بتسلسل الإصلاحات هي سرعة التحرر المالي، إذ أن هناك منهجين للتحرر المالي هما: التحرر التدريجي والتحرر السريع.

فالمنهجان لهما مخاطرهما وتكاليفهما، ويعتمد النهج التدريجي غالباً في الدول التي لديها نسب ادخار مرتفعة على أساس أنها يمكن أن تحقق معدلات نمو مرتفعة بموارد محلية كافية. في مقابل عدم ملاءمة هذا المنهج في البلدان التي لديها نسب ادخار منخفضة، إذ لا يمكنها تحمل الركود الاقتصادي مع عدم الكفاءة في حشد المدخرات ورداءة تخصيص الاستثمار. ومن أهم البلدان التي اتبعت المنهج التدريجي هي (الصين، اليابان، كوريا الجنوبية) (الأسكوا، ٢٠٠٥ب، ٢٧).

أما المنهج السريع، أي المنهج الذي تمّ فيه (القيام بكل شيء في وقتٍ واحد) فقد أثبت فشله عندما تمّ تنفذيه بالفعل، ومثال ذلك ما يعرف بتجربة المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية في أواخر السبعينات. وقد ارتبطت العديد من الآثار السلبية بالتحرر المالي في بلدان نامية أخرى (الاسكوا - ب، ٢٠٠٥، ٢٧)، وأدى كل ذلك إلى طرائق جديدة في التفكير في تسلسل الإصلاح ونهج التحرر، وأدركت مختلف بلدان العالم وتحديداً النامية منها بأن التحرر المالي يتطلب تخطيطاً دقيقاً، ويجب أن يكون بتسلسل مع إصلاحات أخرى ومع تثبيت واستقرار اقتصادي كلي.

الإصلاح والتحرر المالي: تجربتا العراق ومصر

أولاً- تجربة مصر في الإصلاح والتحرر المالي

توفر مصر إلى حدٍ بعيد مثالاً رمزياً لاقتصاد في مرحلة انتقالية شهد نظامها تحولاً من سياسة التخطيط المركزي نحو إصلاحات تركز على آليات السوق. إذ أن الحكومة في أوائل الستينات تبنت أنموذج التخطيط المركزي، وقامت تبعاً لذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات تمثلت بتأميم عدد كبير من المصارف الأجنبية والشركات، وقد كانت أبرز ملامح المرحلة الهبوط المضطرد في معدلات نمو الناتج المحلي من ٦.٥% إلى ٢.٩% حتى عام ١٩٧٠. ويعود هذا التراجع إلى عوامل متعددة (بلبل، ٢٠٠٤، ٩-١٠):

١. القيود على الأسعار والائتمان.
٢. تعدد أسعار الصرف.
٣. تردد رؤوس الأموال الأجنبية من التدفق إلى مصر.
٤. دخول مصر حربين في عامي ١٩٦٧، ١٩٧٣ نجم عن ذلك خسارة مصر لمصدرين رئيسين للدخل بالعملة الصعبة وخسارة حقول سيناء النفطية.

واعتمدت مصر بعد ذلك سياسة (الباب المفتوح) التي كان من أبرز أهدافها (Eltony, 2003, 25):

١. استبدال الدور الريادي للحكومة بالقطاع الخاص.
٢. استهداف جذب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والعربية.
٣. إنشاء مصارف ومؤسسات مالية جديدة كالمصارف الاستثمارية المشتركة وفتح فروع المصارف الأجنبية وتطوير الأسواق المالية.

أما في الثمانينات، فقد تم اعتماد المزيد من الإصلاحات المالية وخطوات التحرر المالي، ولكن لم يتم التنفيذ المكثف لإصلاحات التحرر المالي إلاّ بعد التسعينات (الأسكوا، ٢٠٠٥، ١٩). ومنذ السنوات الأولى لعقد التسعينات كثفت مصر جهودها لتنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية تتفق إلى حدٍ كبير مع وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فقد شهدت السنوات الخمس الأولى من عقد التسعينات العديد من الخطوات باتجاه التحرر والإصلاح المالي تمثل أبرزها بـ (الأسكوا، ٢٠٠٥، ١٩-٢٠) :

١. إعادة هيكلة المصارف والقطاع المالي.
٢. التخفيض في العجز المالي.
٣. كوابح نقدية وتدابير مختلفة للتحرر المالي وإعادة هيكلة رئيسة لأسواق المال وأسواق الصرف.
٤. زيادة الجهود المبذولة في مجال الخصخصة وإلغاء القيود.
٥. إصدار العديد من التشريعات باتجاه دخول المصارف الأجنبية بشكل أكبر من السابق.

إن تلك الخطوات كان لها آثارها الإيجابية على مجمل الحياة الاقتصادية في مصر، ومن خلال مؤشرات محددة من حيث انخفاض المديونية الخارجية وعجز الموازنة والتضخم، وكما يشير إلى ذلك الجدول ٣.

الجدول ٣
الآثار الإيجابية للإصلاح والتحرر المالي لمؤشرات اقتصادية مختارة

المؤشرات	فترة الإصلاح والتحرر المالي	
	١٩٨٩-١٩٦٠	٢٠٠٥-١٩٩٠
الدين الخارجي إلى الناتج المحلي	%١٥١	%٣٨
عجز الموازنة من الناتج المحلي	%٢٠	%٥.٧
نسبة التضخم من الناتج المحلي	%٢٤	%٣.٦
سعر صرف الجنيه المصري	تذبذبات حادة	استقرار نسبي إذ وصلت إلى ٣.٤ وحدة تجاه الدولار الأمريكي

Source: Central Bank of Egypt, 1992-2005.

عموماً مرّت مصر بثلاث مراحل رئيسة في الإصلاح والتحرر المالي وكانت بمساندة ودعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهي (بلبل، ٢٠٠٤، ١١-١٢):

١. مرحلة تثبيتية: تمثلت في تقليص التشوهات واستهداف اتباع سياسة نقدية ومالية وتوجيه سعر الصرف.
٢. هيكلية: واستهدفت هذه المرحلة تحرير القطاع المالي والتجاري وتخصيص وتطوير القطاع العام وتحديث الأسواق المالية.
٣. ترسيخية: وتمثلت بترسيخ المرحلتين السابقتين، فمثلاً تمّ إلغاء ضوابط الكبح المالي وتمّ خصخصة (١٤٥) مؤسسة مالية عامة من أصل (٣١٤)، وتمّ التحرك نحو استخدام الأدوات النقدية غير المباشرة وتطوير سوق نشط لسندات الخزينة لضبط المصارف والائتمان.

إن النهج الحذر الذي اعتمدته السلطات المصرية أسهم في نجاح عملية التحرر والإصلاح المالي في هذا البلد من دون حدوث أزمات مالية رئيسة، إلاّ أن هنالك كلفاً اجتماعية لم تتمكن من تجاهلها على الرغم من اتباع ذلك النهج (Al-Mashat, 2001, 25).

لقد قامت مصر بتطبيق الوصفة التقليدية لبرامج الإصلاحات والتحرر المالي والاقتصادي والمقترحة من قبل صندوق النقد الدولي والواجبة التطبيق، وقد أظهرت المؤشرات الرقمية بأن هنالك تكلفة اجتماعية تحملها المواطن العادي ناجمة عن عملية الإصلاح والتحرر بفعل تقليص عجز الموازنة الحكومية من خلال ضغط الإنفاق العام، والتخلي عن دعم السلع الأساسية في مقابل زيادة استحصال وعاء

الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية، فضلاً عن خصخصة بعض مؤسسات القطاع العام التي يتبعها بالضرورة تزايد في حجم البطالة، ومن ثم ارتفاع مستويات الفقر، هذا فضلاً عن أن حضور الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد يؤدي إلى عدم قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة على المنافسة، وقد أدى ذلك بالفعل إلى إغلاق العديد من المصانع والمصارف والشركات، إذ نجد ومن خلال الجدول ٤ بأن متوسط نسبة البطالة للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ قد بلغ ١٠.٣٨% من إجمالي القوى العاملة، وهي نسبة مرتفعة جداً وتعدّ مؤشراً مرادفاً للفقر. وفيما يتعلق بالإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي، فقد كان متدنياً أيضاً إذ لم يتجاوز في أفضل حالاته ٥%، فيما بلغ المتوسط العام له ٤.٥٨%. وعلى الرغم من الارتفاع التدريجي في الإنفاق على الصحة، إلاّ أن نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي لم يتجاوز ٥.٩. وفيما يتعلق بالضمان الاجتماعي فتبدو الكلف الاجتماعية أكثر وضوحاً متمثلةً بالإنخفاض التدريجي على هذا البند ذو الأهمية الاجتماعية الكبيرة.

الجدول ٤
مؤشرات الكلف الاجتماعية في مصر للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥

المؤشرات / السنوات	نسبة البطالة إلى عدد السكان	الإنفاق على التعليم / GDP	الإنفاق على الصحة*/GDP	الإنفاق على الضمان/ GDP
١٩٩٠	٩.٣	٣.٩		٢.٢
١٩٩١	١٠.٦	٤.١		٢.٩
١٩٩٢	٩.٣	٤.٢		٣.٤
١٩٩٣	١٢.٣	٤.٥		٣.٥
١٩٩٤	١٢.٣	٤.٦		٣.٨
١٩٩٥	١٢.٥	٤.٧	٣.٧	٤.٠
١٩٩٦	١٢.٤	٤.٨	٣.٨	٠.١
١٩٩٧	٩.٢	٤.٩	٣.٩	٠.١
١٩٩٨	٨.٩	٤.٨	٥	١.١
١٩٩٩	٨.٨	٤.٨	٤.٩	٠.٤
٢٠٠٠	٩.٦	٤.٩	٥.٢	٠.٢
٢٠٠١	١٠.١	٥.٠	٥.٤	٠.٢
٢٠٠٢	١١.١	٥.١	٥.٩	٠.٢
٢٠٠٣	١٠.٠	٤.٨	٥.٨	٠.٢
٢٠٠٤	١٠.٠	٤.١	٥.٧	٠.٢
٢٠٠٥	٩.٦	٤.٧	٥.٨	٠.٢
المتوسط	١.٣٨	٤.٥٨	٥.٠٠٩	١.٤

المصادر:

- عدي سالم الطائي،٢٠٠٥، الاتجاهات العامة النفقات التحويلية في بلدان عربية مختارة للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- الأسكوا، ٢٠٠٥، المجموعة الإحصائية، العدد ٢٤، نيويورك، الأمم المتحدة.
- التقرير السنوي، ٢٠٠٥-٢٠٠٦، البنك المركزي المصري على الموقع الإلكتروني: www.cbe.org.eg
- مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية، على الموقع الإلكتروني www.sesrtcic.org/Arabic

- The World Health Report, 2000-2006, World Health Organization, On Website: www.who.int.

* لم تتوفر بيانات في تلك السنوات ولهذا لم يظهر حجم الإنفاق في الجدول.

مراحل الإصلاح والتحرر للقطاع المصرفي في مصر

خضع النظام المصرفي المصري لسيطرة المصارف الأجنبية عندما كانت مصر تحت الاحتلال، وبعد عام ١٩٦٤ بدأت موجات ضخمة ومتتالية من التأميمات التي شملت القطاع المصرفي وأصبحت المصارف مملوكة للدولة، ولجأت السلطات في هذه المرحلة إلى الكبح المالي (الأسكوا، ٢٠٠٥، ١٩). وفي السبعينات إتبعت مصر سياسة (الباب المفتوح) لإدراكها أهمية تحسين فاعلية وتنافسية القطاع المصرفي في تعبئة الموارد الوطنية والأجنبية، ووفقاً للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ تمّ السماح بتأسيس مصارف خاصة ومشتركة وفروع للمصارف الأجنبية والمؤسسات غير الإقليمية (Offshore)، والهدف من الانفتاح في هذه المرحلة بالنسبة للقطاع المصرفي هو الترويج لجذب الاستثمار الدولي من خلال توفير الخدمات المصرفية للكيانات الأجنبية العاملة في مصر (بلبل وآخرون، ٢٠٠٤، ١٦). ولكن ارتفاع أعداد المصارف الأجنبية والخاصة المحلية والمشتركة كما يعكسه الجدول ٥ لم يقابله تطور مماثل على صعيد الخدمات المصرفية، إذ استمر البنك المركزي المصري بتحديد أسعار الفائدة وتوزيع الائتمان والتدخل في تحديد الرسوم على الخدمات المصرفية (Isik and Hassan, 2002, 85). وفي عقد التسعينات أصبح إصلاح القطاع المصرفي وتحريره من أهم أولويات السلطات المصرية وتمّ ذلك وفقاً لخطوات عديدة (بلبل وآخرون، ٢٠٠٤، ١٧):

- تحرير أسعار الفائدة.
- إزالة السقوف على الاقتراض المصرفي للقطاع الخاص.
- تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي.
- السماح للأجانب بتملك الأغلبية في المصارف الخاصة والمشتركة.
- تطوير الأدوات النقدية غير المباشرة.
- تعزيز الشفافية، إذ تمّ إلزام المصارف بنشر تقاريرها استناداً إلى المعايير المحاسبية الدولية (IAS).
- الالتزام بالمعايير الدولية وقواعد لجنة بازل حول كفاية رأس المال.
- تطبيق برنامج لخصخصة المصارف المملوكة للقطاع العام.

وبعد مرور سنوات على بدء التنفيذ الفعلي للإصلاحات والتحرر المالي، إلاّ أن هناك قلقاً بأن الانجازات لم تكتمل، إذ إن نسبة التركز المصرفي مقاسة بأكبر ثلاثة مصارف بقيت عند مستوى ٦٥% مقارنةً بـ ١٩% في الولايات المتحدة الأمريكية و ٢٢% في اليابان، و٤١% في فرنسا، و٥٩% في تونس (Demirguc-Kunt and Levine, 1999). إذ إن المصارف العاملة في أسواق مركزة تصبح أقل حماسة وتنافسية، من جانب آخر فإن ملكية الدولة وتحكمها بالمصارف الكبرى ما زال قائماً (Omran,2003,20). ويقسم القطاع المصرفي المصري على قطاعين رئيسين هما: المصارف التجارية وغير التجارية، ويتمثل إجمالي موجوداتها مجتمعةً بـ ١٣% من الناتج المحلي، ويوجد (٢٨) مصرفاً تجارياً منها أربعة مصارف حكومية و(٢٤) مصرفاً خاصاً مشتركاً، وتأتي المصارف الحكومية الأربعة في المرتبة الأولى من حيث حجمها في القطاع المصرفي المصري (البنك المركزي المصري، ٢٠٠٢-

٢٠٠٥). وتندرج المصارف غير التجارية تحت لواء مصارف الأعمال والاستثمار، ويبلغ عدد المصارف في هذه الفئة غير التجارية (١٣٤) مصرفاً للأعمال والاستثمار، وثلاثة مصارف متخصصة، وكما يعكس ذلك الجدول ٥.

أسواق الأوراق المالية المصرية

سلك تطور أسواق الأوراق المالية في مصر (القاهرة والإسكندرية) المسار نفسه الذي مرّ به القطاع المصرفي. إذ بدأت السوق نشاطها في عام ١٨٨٨، وفي موجة التأميمات في عقد الستينات من القرن المنصرم تمّ تحويل أسهم (٩٣) شركة مدرجة والأكثر نشاطاً في السوق المالية إلى سندات حكومية ذات آجال طويلة بلغت (١٥) سنة، وقد أثرت هذه الخطوة سلباً على السوق وعلى نشاطها واستمرت الحال حتى عام ١٩٧٤، إذ تمّ اعتماد سياسة الباب المفتوح لتحفيز السوق المالية (Arab Stock Market Data Base, 2002). ولكن مع ذلك بقيّ نشاط السوق جامداً لأسباب عديدة هي (بلبل وآخرون، ٢٠٠٤، ٢١) :

١. غياب قانون محدد يحكم التعامل بالأوراق المالية.
٢. عدم كفاية الإصلاح المالي وضعف قوانين حماية صغار المستثمرين.
٣. التحيز في قانون الضرائب ضد الاستثمار في الأوراق المالية.
٤. الظروف الاقتصادية أبقت المناخ بصورة عامة في وضع لم يمكنه المساهمة في تطوير السوق المالية المصرية.

ولكن مع تبني برامج الإصلاح والتحرر المالي والبدء بتنفيذه في التسعينات أدركت الحكومة المصرية أهمية دور السوق في التنمية الاقتصادية، وبناءً على ذلك، جاءت خطوات الإصلاح كالآتي (بلبل وآخرون، ٢٠٠٤، ٢٢-٢٥) :

١. اعتماد قانون جديد للأسواق المالية مكان القوانين القديمة لإزالة الازدواجية في المسؤوليات ويسهل الإطار التنظيمي.
٢. تخفيض الضرائب عن معظم الأسهم والسندات.
٣. تقوية الإفصاح والشفافية المالية.
٤. الإسراع في برنامج الخصخصة.
٥. إطلاق أول إصدار لأسهم شركة مصرية في الخارج في بورصة لندن تحت ما يعرف بإيصالات الإيداع العالمية (GDR).
٦. قامت مؤسسة Morgan Stanley Capital International في عام ٢٠٠١ بإدراج مصر في المؤشر الحر للأسواق الناشئة والمؤشر العالمي للبلدان كافة، ونجم عن ذلك ارتفاع مشاركة الأجانب في السوق، إذ بلغت ٣٠% من القيمة الإجمالية للتداول.

لقد أسهمت هذه التطورات في إحداث توسع ملحوظ في حجم ونشاط السوق وسيولته وكما يعكس ذلك الجدول ٦. إذ بلغ عدد الشركات المدرجة (١١٦٠) شركة في عام ٢٠٠٤ بعد أن كانت ٢٦٧ شركة في عام ١٩٩٠ وبنسبة زيادة بلغت ٨٥%، فيما ارتفع حجم رأس المال السوقي (بملايين الجنيهات المصرية) من (٨٨٤٥) في عام ١٩٩٠ ليصل إلى (١١١٨٠٤) عام ٢٠٠٤. وارتفع عدد الأسهم المتداولة من (٢٢.٧) مليون سهم إلى (٨٣٢.٩) مليون سهم عام ٢٠٠٤ وبنسبة زيادة ٢٠٧٥%، فيما ارتفعت سيولة السوق من (٠.٣٨%) من الناتج المحلي الإجمالي إلى (٨.٦٠%) وبنسبة تغير ٢١٦٣%. وعلى الرغم من هذه التطورات المحسوسة إلاّ

أن حقيقة الأسواق المالية في مصر على الرغم من إجراءات الإصلاح لا تمثل آلية قوية لغرض الاستثمار الحقيقي وذلك لأسباب الآتية (Omran,1999,75):

١. إن معظم الشركات المدرجة في الجدول غير الرسمي لا يتم تداول أسهمها بصورة نشطة، وتمّ إدراجها في المقام الأول للاستفادة من الوفر الضريبي.
٢. غياب كبار صناع السوق، وضآلة عدد صناديق الاستثمار في مصر.
٣. صنفت العديد من الدراسات الأسواق المالية في مصر على الرغم من التطورات المحسوسة في مؤشراتها بأنها من الشكل الضعيف، أي أن أسعار الأسهم فيها لا تتبع مساراً عشوائياً.

الجدول ٦
تطور أداء سوق الأوراق المالية في مصر للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٤

مؤشرات أداء السوق	١٩٩٠	٢٠٠٤	نسبة التغير
حجم رأس مال السوق (بملايين الجنيهات)	٨٨٤٥	١١١٨٠٤	%١١٦٤
عدد الشركات المسجلة	٢٢٧	١١٦٠	%٨٥
حجم التداول (بملايين الأسهم)	٢٢.٧	٩٤٦.٦	%٤٠٧٠
قيمة التداول للناتج المحلي الإجمالي	٠.٣٨	٨.٦٠	%٢١٦٣

المصدر: هيئة سوق مصر للأوراق المالية ١٩٩٠-٢٠٠٤.

ثانياً- الإصلاح والتحرر المالي في العراق

بعض ملامح الاقتصاد العراقي الراهن

يعاني الاقتصاد العراقي من تشوهات ومشكلات معقدة الأبعاد منها موروثة، ومنها ما أفرزته المرحلة الراهنة، ولعل أبرز مؤشرات هذه المشاكل يمكن تحديدها بالآتي (أبو هات، ٢٠٠٤، ١-١٠) (مشكلات الاقتصاد العراقي، ٢٠٠٦ على الموقع الإلكتروني www.inicraq.com/Arabic) (مناخ الاستثمار العربي، ٢٠٠٤):

١. ضعف التراكم الرأسمالي بسبب انخفاض الدخول وارتفاع نسبة الاستهلاك: وإذا ما نظرنا لموازنة الدولة لعام ٢٠٠٦، نجد أن تخصيصات الدولة للاستثمار (الموازنة الاستثمارية) قد بلغت ١٨% من الموازنة العامة للدولة، وبسبب هذه الحالة يصبح من الصعب تجديد وتطوير البنى التحتية والفوقية أو نقل التقانة وفتح الأسواق العراقية أمام المنافسة الأجنبية.
٢. مشكلة البطالة : وتشير التقديرات إلى أن حجم البطالة في العراق كبير جداً وقد يصل إلى ٦٠% بالمقارنة مع دول تعاني من هذه المشكلة مثل مصر والتي بلغت فيها ١٠%، وتزداد المشكلة عمقاً في انخراط معظم القوى العاملة في وظائف غير مستقرة، وبالتأكيد فإن المشكلة ستأخذ بعداً (كارثياً) في حالة أن تلجأ الدولة إلى خصخصة جزء من المشاريع العامة تلبية لمتطلبات الإصلاح والتحرر المالي.
٣. ضعف الصادرات: لقد أصبح الاقتصاد العراقي أكثر من أي وقت يعتمد على الصادرات النفطية في تمويل الموازنة العامة، إذ بلغت نسبة الإيرادات ٩٢% من إيرادات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٦، أما بقية القطاعات ومنها المالية فقد تعرضت للإنهيار أو توقفت كلياً بسبب سياسات الماضي وعدم استقرار الوقت الحاضر، ومن ثمّ أصبحت عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد العراقي.
٤. ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية: إذ عانى الاقتصاد العراقي في الماضي كما في الحاضر من ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج لأسباب

متعددة يمكن إجمالها في عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وغياب فرص الاستثمار الحقيقية، والشعور بأن إيداع الأموال في المصارف الأجنبية أكثر أماناً من نظيرتها العراقية، فضلاً عن الفساد الإداري والمالي الواسع الانتشار. ونجد في مقابل ذلك دعوات ساذجة لرؤوس الأموال الأجنبية للتدفق إلى العراق بحجة الاستثمار، إن هذه الظاهرة تعدّ أحد أهم العوامل الرئيسة المحددة في تفعيل القطاع المالي في العراق.

٥. ضعف البنى التحتية: يعاني العراق من جملة مشاكل كبيرة تتعلق بالبنى التحتية له، أبرزها النقص الكبير في الطاقة الكهربائية وتقانة الاتصالات، والتي تعدّ محور الأنشطة المالية والمصرفية الحديثة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، مما جعل مجمل العمليات المصرفية والمالية بدائية ومحدودة النطاق المكاني والزماني.

٦. مشاكل أخرى: تتمثل بهروب الكفاءات العلمية وبمختلف الاختصاصات مما أفرغ البلد من أهم الموارد وأندرها. يضاف إلى ذلك الفساد الإداري والمالي، إذ تشير التقديرات بأن العراق يعدّ من أوائل الدول بالفساد الإداري والمالي كما أشرنا وتحديداً في السنوات الثلاث الأخيرة. وكذلك مشكلة الديون العراقية والتي تقدر بـ ١٢٥ مليار دولار والتي تمثل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد العراقي وعاملاً محدد لجذب الاستثمارات الأجنبية.

إن سرد هذه المعطيات تعكس ضعف وهشاشة الاقتصاد العراقي، إذ لا يمكن أن نطلق عليه من الناحية الفعلية (بالاقتصاد) ومن ثم فهذا يعني غياب شبه كامل للأنظمة التي تشكله ومنها النظام المالي بكل أدواته ومؤسساته وتشريعاته. وتجاوزاً لذلك سيأتي البحث على استقراء بعض ملامح أو بقايا النظام المالي، وللإجابة على التساؤل الجوهري فيما إذا كان من الرشد وفقاً لتلك المؤشرات انتهاج سياسية التحرر المالي وإتباع سياسة (الباب المفتوح) كما هو عليه الحال في العديد من تجارب الدول ومنها التجربة المصرية.

ملامح النظام المصرفي والمالي في العراق

يعد النظام المالي والمصرفي في العراق من النظم العريقة في المنطقة العربية، ولكنه بقي نظاماً تقليدياً وبدائياً في عمله وبطيئاً في تطوره، وقد مرّ هذا النظام بمراحل عديدة واتسمت كل مرحلة بسمات محددة تتعلق بالإصلاح والتحرر المالي والتي يمكن تحديدها بالآتي (البدري، ٢٠٠٢، ١٨٧-١٨٨) (عطو، ٢٠٠٢، ١٥٥-١٦٤) (قانون الاستثمار العراقي لعام ٢٠٠٦) (الجميل، ٢٠٠٥، ١-٢٠):

المرحلة الأولى: تتمثل هذه المرحلة في بدء نشأة القطاع المالي العراقي، إذ تبدأ من تاريخ إنشاء أول مصرف عراقي سنة ١٩٣٦ وحتى عام ١٩٩٠، ومن أهم سمات هذه المرحلة تواجد المصارف الأجنبية العاملة في العراق وتأسيس شركات التأمين والتعامل بالأسهم على الرغم من عدم وجود سوق مالي منظم، وفي هذه المرحلة وتحديداً في الستينات كانت هناك خطوات حثيثة أدت إلى تأميم القطاع المصرفي.

المرحلة الثانية: مرحلة التعددية وإنشاء سوق بغداد للأوراق المالية (سوق العراق حالياً)، وتبدأ هذه المرحلة من حيث تنتهي المرحلة الأولى وتنتهي في عام ٢٠٠٣، ويمكن تحديد أبرز ملامح الإصلاح والتحرر في هذه المرحلة بالآتي:

١. إنشاء سوق بغداد للأوراق المالية عام ١٩٩٢.
٢. السماح بتأسيس المصارف الخاصة.
٣. تحويل المصارف الحكومية إلى شركات عامة.
٤. إطلاق عمليات التعامل بالعملات الأجنبية داخل العراق.
٥. تحويل المصارف المتخصصة إلى مصارف شاملة تزاول مختلف الأنشطة.

في مقابل ذلك، فإن السمة البارزة لهذه المرحلة تكمن في انفلات النظام القسري فيما يتعلق بالتعاملات الخارجية، وبطئ التطور والنمو للقطاع في مختلف جوانبه (الإدارية، التشغيلية، المالية)، فضلاً عن تخلف النظام عن ركب التطورات الحديثة والمتسارعة للأنظمة المصرفية والمالية العالمية أو حتى الإقليمية.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة فعلياً في عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الحاضر، وتميزت هذه المرحلة بفوضى شديدة طالت النظام المالي والمصرفي جراء الظروف التي مر بها البلد، وصدور قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والقانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية، ومن أبرز ملامح هذه المرحلة الآتي:

١. نظام مصرفي مسيطر عليه من قبل الدولة إلى جانب مصارف خاصة (أهلية) صغيرة الحجم بكل المقاييس. وسوق مالي بدائي في التعاملات والأدوات والعمليات.
٢. فقدان الأدوات المالية فاعليتها في سلم تطور النظام المالي في العراق بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي.
٣. فقدان الثقة من قبل الأطراف المتعاملة مع النظام (المصارف، السوق المالي، شركات التأمين).
٤. غياب شبه كامل لمعلومات الإفصاح المالي وضبابية في التعاملات.
٥. صدور قانوني الاستثمار وأسواق الأوراق المالية.
٦. صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ وقانون المصارف التجارية رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤.

في المحصلة يمكن القول بأن هناك انهياراً كاملاً للنظام المالي والمصرفي في العراق وبداية عسيرة ومتعثرة لإعادة البناء. وفي كل ذلك تمّ إصدار القوانين التي تعدّ الأكثر تحرراً، والتي تتعامل مع الاقتصاد العراقي وكأنه من أكثر الاقتصاديات تطوراً ونمواً واستقراراً في العالم بحجة جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق.

التحرر المالي غير الوقائي في العراق

بدأ انهيار النظام المالي في العراق عام ٢٠٠٣ بكل مفاصله والأدوات، والعمليات، والمؤسسات، والبنى التحتية، وبدأت مرحلة إعادة بناء جديدة وبخطوات متواضعة ولكنها في الاتجاه الصحيح تمثلت بالآتي (الجميل، ٢٠٠٥، ١٠) :

١. محاولة إعادة تشغيل وتطوير المصارف (حكومية، خاصة) على الرغم من منظومتها البدائية.
٢. البدء بدعم كفاية رأس المال في المصارف العراقية.
٣. إعادة العمل بسوق بغداد للأوراق المالية بعد عام من توقفها والتي بدأت مزاولة نشاطها من جديد تحت مسمى (سوق العراق للأوراق المالية)، وبدأت السوق تعقد جلسة أو جلستين في أفضل الأحوال وبأسلوب بدائي في التداول اليومي

حتى مطلع العام ٢٠٠٧، إذ بدأ التداول من خلال اعتماد الوسائل الإلكترونية والتوسع باستخدام الحاسبات وأجهزة العرض الإلكتروني.

إلاّ أن المفاجئ في اتباع الحكومة لسياسة التحرر غير الوقائي والتي فاجأت الجميع حتى المشرفين على صندوق النقد والبنك الدوليين تمثلت بذروتها في إصدار القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية بأمر من سلطة الائتلاف المؤقتة المرقم (٧٣) في ١٩ نيسان ٢٠٠٤. وكذلك صدور قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، واللذان يعدان من أكثر القوانين تحرراً حتى بالنسبة للدول الغربية الأكثر رأسمالية.

ويمكن من خلال القراءة المتأنية لفصول ومواد القانونين المذكورين آنفاً تحديد أهم المحاور التي تتضمنها بالآتي:

١. حق الملكية الكاملة للأجانب، إذ يحق أن يمتلك المستثمر الأجنبي بحدود ١٠٠% من القطاعات الاقتصادية العراقية كافة (المنهكة) من دون حدود أو استثناءات على وفق القوانين المطبقة نفسها على المستثمر العراقي الأقل قدرة وكفاءة باستثناء القطاع النفطي.
٢. ضآلة الضريبة المفروضة على دخل المستثمر الأجنبي وحرية انتقال رؤوس الأموال والأرباح من العراق إلى الخارج.
٣. يحق للمستثمر الأجنبي حيازة وامتلاك الأوراق المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من دون قيد أو شرط.

إن تلك الخطوات السريعة نحو التحرر المالي من دون الإصلاح تعدّ خروجاً عن المنطق العلمي والاقتصادي، إذ إن درجة الانفتاح والتحرر المالي تعدّ مسألة معقدة وكما أشار إلى ذلك (Nihal Bayraktar and Yan)، لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي والمصرفي في البلد مع بعض المضامين المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي الكلي، وهي ليست مسألة كيفية وعشوائية، إذ إنها تبدأ بالإصلاح ومن ثمّ التحرر (Nihal Bayraktar and Yan, 2004, 1-40).

إن فكرة التحرر المالي ليست خاطئة مطلقاً، وإنما يمكن أن تنفذ في بيئة مناسبة لكي تحقق أهدافها، هذا فضلاً عن أن اختيار التوقيت المناسب وتحقيق الشرط الأساسي قبل مجرد التفكير باتخاذ قرار التحرر المالي، وهذا الشرط يتعلق بالاستقرار الاقتصادي الكلي والذي هو نتاج الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني في البلد.

ووفقاً لقانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ فإن المصارف الأجنبية يمكن أن يكون حضورها عبر ثلاثة أشكال هي (www.IACCI.com):

أولاً. فرع كامل تابع للشركة الأم.
ثانياً. شركة تابعة لها رأس مال مستقل.
ثالثاً. المشاركة مع مصارف عراقية قائمة.

إن حضور المصارف الأجنبية المتسارع إلى السوق المصرفية العراقية التي تعاني من مشاكل معقدة كالعسر المالي وارتفاع درجة التركز وتخلف في الجوانب المؤسساتية والإدارية والفنية، وصغر حجم المصارف الخاصة وفقاً لكل المقاييس، وصغر حجم رؤوس أموالها وانغلاقها على التعاملات الخارجية لعقود طويلة يجعلها أقل كفاءة وقدرة على التنافس ويفرض هيمنة مطلقة للمصارف الأجنبية، وقد يضيف ذلك عبئاً على الاقتصاد العراقي المنهك أصلاً في توجيه فعاليات هذا النظام الحيوي نحو أولويات المستثمر الأجنبي (الشكرجي، ٢٠٠٦، ١٣٥-١٣٦). ونجد من

الضروري الإشارة إلى أن الشكوك وحالات التخوف من حضور المصارف الأجنبية مرهون بالبيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية في العراق والتي يتوجب أن تكون على قدر كبير من الوضوح والشفافية، وتعمل باتجاه توفير مناخ إيجابي للاستثمار بعد أن تمنح الفرصة للمصارف بإعادة هيكليتها وتحديث أساليب عملها وتدعيم رساميلها وتأهيل وتطوير كوادرها وكذلك الإسراع في خيارات الاندماج للمصارف الخاصة في مصرف واحد وبعدها يمكن الحديث عن سياسة الباب المفتوح والتحرر المالي في القطاع المصرفي العراقي.

أما فيما يتعلق بسوق العراق للأوراق المالية فقد أجازت المادة (١١) من الفصل الثالث من قانون الاستثمار للمستثمر الأجنبي الحيازة والتداول بأسهم وسندات الشركات المدرجة في السوق، ويبقى من سوق العراق للأوراق المالية الاسم فقط.

إن دراسة تجربة مصر في الإصلاح والتحرر بوصفها التجربة الأكثر عراقة بين الدول العربية وفي دولة تعدّ الأكثر استقراراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً تشير إلى حقيقتين يمكن أن تكون مرشداً للتجربة العراقية، أولها: إن الإصلاح يبدأ قبل التحرر المالي وفي ظل استقرار المتغيرات الأخرى. أما الحقيقة الثانية فتكمن في أن للتحرر المالي تكلفة اجتماعية قد تقوض كل المنافع المتحققة على اعتبار أن المواطن هو الغاية الأساسية في أي توجه اقتصادي، وقد عكست بعض المؤشرات آثاراً سلبية تمثلت بازدياد نسبة البطالة وانخفاض نسبة الإنفاق على الاقتصاد والصحة والضمان الاجتماعي. وفي هذا الصدد يثار التساؤل والجدوى من خطوات التحرر في بلد كالعراق، لا يمتلك الحد الأدنى من مقومات الاقتصاد والاستقرار بمختلف أشكاله. إن الحقيقة التي يمكن أن نستخلصها في توقيت التحرر المالي في العراق تكمن في أن الاقتصاد العراقي سوف (يجبر) لصالح المستثمر الأجنبي، وأن الكلف الاجتماعية المضافة عنه والناجمة عن التسرع في التحرر ستسهم بالتأكيد بالقضاء على ما تبقى من مقومات الاقتصاد العراقي.

الاستنتاجات

خلص البحث إلى عدد من الاستنتاجات تمثلت بالآتي:

١. يعدّ الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاح المالي من أهم ركائز التحرر المالي وعوامل نجاحه.
٢. تتباين مناهج التحرر تبعاً للبيئة الاقتصادية التي ينطلق منها.
٣. يقاس فشل أو نجاح تجارب التحرر المالي من خلال تعظيم منافعه والتقليل من آثاره وكلفه وتحديداً الاجتماعية منها.
٤. تعدّ تجربة مصر في الإصلاح والتحرر المالي الأكثر عراقة وعمقاً بين الدول العربية من حيث البعد الزماني والمكاني والمنهج المتبع وحجم الإصلاحات، إلاّ أن الكلف الاجتماعية قوضت كل المؤشرات الاقتصادية الإيجابية المتحققة.
٥. في ظل تشوهات الاقتصاد العراقي التي عكستها المعطيات الرقيمة تجاهلت التجربة العراقية مراحل الإصلاح المالي المتمثلة بالتثبيت الاقتصادي والهيكلة والاسترجاع كما تمّ اعتمادها في التجربة المصرية.
٦. للتحرر المالي المتسارع في العراق آثاره السلبية المحتملة على القطاع المالي تحديداً تتمثل بمنع تثبيت أو هيكلة القطاع، ومن ثمّ إعادة بنائه في ظل الحضور الأجنبي والمنافسة غير المتكافئة المطلقة.

٧. لا زال القطاع المصرفي العراقي يمثل عصب النظام المالي في العراق في ظل ضعف وغياب دور الأسواق المالية.

المقترحات

استكمالاً لمنهجية البحث توصلنا إلى العديد من المقترحات هي:

١. بعد استقرار الاقتصاد العراقي الكلي وتثبيت القطاع المالي وإعادة هيكلته وإصلاحه يمكن أن ينتهج العراق المنهج التدريجي في التحرر المالي.
٢. الاستفادة من تجارب الدول في الإصلاح والتحرر المالي وتجنب الإخفاقات التي تعرضت لها، وتوظيف الإيجابيات المتحققة في مراحل التحرر كما هو عليه الحال في تجربة مصر.
٣. ضمن برامج الإصلاح والتحرر المالي المستقبلي في العراق يفضل أن يتم على وفق بعدين زمنيين، الأول: يتضمن إصلاحاً مالياً طويل الأجل قابل للاستمرار، والثاني قصير الأجل يتضمن وضع إجراءات مؤقتة لحماية الاقتصاد والنظام المالي من تقلب وعدم استقرار الأسواق المالية العالمية، حتى لا تتأثر السوق العراقية بشكل كبير وهي في مرحلة الانتقال والتحرر.
٤. لا يقل وضع إطار قانوني وتشريعي لدعم الإصلاح والتحرر المالي أهمية عن التحرر المالي على أن لا تتجاهل أولويات البلد.
٥. من الضروري أن لا تؤدي سياسة التحرر المالي المتسارع إلى هروب الاستثمارات المحلية (الوطنية) أمام المبالغة في دعم كل ما هو أجنبي.
٦. إن التحرر المالي لا يعني بالمطلق إتباع سياسة (الباب المفتوح) لحضور المستثمر الأجنبي من دون محددات وضوابط تضع في مقدمتها أولويات الاقتصاد العراقي المنهك، وخلافاً لذلك سنكون أمام :
   - أولويات المستثمر الأجنبي على حساب الاقتصاد العراقي.
   - أزمات مصرفية ومالية ونقل عدوى من بلد المستثمر الأجنبي.
   - تملك مطلق لسوق العراق للأوراق المالية من قبل المستثمر الأجنبي.
   - فقدان القطاع المالي العراقي لفرصة الهيكلة وإعادة البناء.
٧. تقرير الإفصاح والشفافية في إعداد التقارير والميزانيات السنوية للمؤسسات المالية والمصرفية العراقية لتحديد مكامن قوتها وضعفها ولرسم خارطة استثمارية مستقبلية في هذا القطاع مع مراعاة المعايير الدولية في هذا المجال.
٨. ضرورة التعامل مع المعطيات التقانية الحديثة في مجال الاتصالات، وبما يقلل من الفجوة بين القطاع المالي العراقي ومختلف دول العالم.
٩. تتمثل ركائز إعادة أعمال النظام المالي العراقي بالآتي:
   - إعادة الثقة بالنظام.
   - التشريعات والقوانين الداعمة لجهد إعادة النظام المالي.
   - أتمتة العمليات وزيادة مهارات وكفاءة الكوادر التي تقود عملية إعادة البناء.
١٠. الخصخصة الجزئية أو الكلية لمؤسسات القطاع المالي في العراق وتحديداً مصرفي الرافدين والرشيد.
١١. تعدّ الشراكة الاستراتيجية مع المستثمر الأجنبي الخيار الأفضل، إذا أصبح التحرر المالي أمراً واقعاً.
١٢. ضرورة أن تسعى المصارف الخاصة (الأهلية) في العراق إلى الاندماج لكي تكون قادرة على المنافسة وتفعيل السوق المصرفية العراقية.

١٣. تطوير البنية التحتية لسوق العراق للأوراق المالية الذي يعدّ من الأسواق الأكثر بدائية في المنطقة من حيث التداول.

الجدول ٥
هيكل القطاع المصرفي

السنوات	البنوك التجارية				بنوك الاستثمار والأعمال				البنوك المتخصصة					عدد البنوك	مجموع الأصول
	القطاع العام	البنوك الخاصة المشتركة	المجموع	مجموع الأصول	البنوك الخاصة المشتركة	فروع بنوك أجنبية	المجموع	مجموع الأصول	التنمية الصناعية	الإسكان والتعمير	التنمية الزراعية	المجموع	مجموع الأصول		
١٩٧٤	٥	٠	٥	٩١,٩٣	٠	٠	٠	–	١	٢	١٧	٢٠	٣,٥٧	٢٥	–
١٩٧٥	٤	٠	٤	٦٨,٨٦	١	٢	٣	–	١	٢	١٧	٢٠	٢,٦٤	٢٧	–
١٩٨٠	٤	١٥	١٩	٧٤,١٦	٧	٢١	٢٨	١٢,٥٧	١	٢	١	٤	٦,٦٧	٥١	٩٣,٤٠
١٩٩٥	٤	٢٤	٢٨	١٠٢,١٩	١١	٢١	٣٢	١٨,٣١	١	٢	١	٤	٧,٥٠	٦٤	١٢٨,٠٠
١٩٩٦	٤	٢٤	٢٨	١٠٣,٤٠	١١	٢١	٣٢	١٨,٣٨	١	٢	١	٤	٧,٩٣	٦٤	١٣١,٦٢
١٩٩٧	٤	٢٤	٢٨	١٠١,٨٣	١١	٢١	٣٢	١٨,٤٣	١	٢	١	٤	٨,٢٣	٦٤	١٢٨,٥٨
١٩٩٨	٤	٢٤	٢٨	٩٨,٩٧	١١	٢٠	٣١	١٨,٠٤	١	٢	١	٤	٨,٧٧	٦٣	١٢٥,٤٨
١٩٩٩	٤	٢٤	٢٨	٩٩,٤٦	١١	٢٠	٣١	١٨,٣٣	١	٣	١	٤	٨,٩٩	٦٣	١٢٦,٤٨
٢٠٠٠	٤	٢٤	٢٨	٩٩,٩١	١١	٢٠	٣١	١٧,٩٩	١	١	١	٣	٨,٦٠	٦٢	١٢٦,٤٧
٢٠٠١	٤	٢٤	٢٨	١٠٩,٩٠	١١	٢٠	٣١	١٩,٩٣	١	١	١	٣	٨,٠٠	٦٢	١٣٤,٨٣
٢٠٠٢	٤	٢٤	٢٨	١١٠,٠٣	١١	٢٠	٣١	–	١	١	١	٣	٨,١٨	٦٢	–

Source: Central Bank of Egypt, 2002, Annual Economic Review.

المراجع
أولاً- المراجع باللغة العربية

١. إكرام، عبدالعزيز، ٢٠٠٢، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، ط١، بيت الحكمة، بغداد، العراق.
٢. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، ٢٠٠٦، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات.
٣. الشكرجي، بشار ذنون محمد، ٢٠٠٦، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التركز المصرفي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل .
٤. بلبل، علي أحمد، ومحمد مصطفى عمران، ٢٠٠٤، التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر ١٩٧٤-٢٠٠٢، معهد السياسة الاقتصادية، صندوق النقد العربي .
٥. حيدر، نعمة نجيب، ومضر، حمود مزنات، ٢٠٠٥، سياسة التحرر المالي في البلدان العربية، مجلة علوم إنسانية، على الموقع الإلكتروني www.uluminsania.net .
٦. عطو، سامي، ٢٠٠٢، تطوير هيكل القطاع المالي وأدوات السياسة النقدية والمصرفية لتفعيل الاقتصاد العراقي، مؤتمر تحت عنوان / الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولة، ط١، بيت الحكمة، بغداد، العراق .
٧. الجرجوسي، سراء سالم داؤد، ٢٠٠٧، الأزمات المالية العالمية : قياس ونمذجة محاكاة لأزمة مالية عربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل .
٨. الجميل، سرمد كوكب، ٢٠٠٥، النظام المالي العراقي، مجلة علوم إنسانية، على الموقع الإلكتروني www.uluminsania.net .
٩. أبو هات، عبدالكريم كامل، ٢٠٠٤، الاقتصاد العراقي ما بعد المحنة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الأول، العدد (١) .
١٠. الطائي، عدي سالم، ٢٠٠٥، الاتجاهات العامة النفقات التحويلية في بلدان عربية مختارة للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة الاقتصاد، جامعة الموصل.
١١. عماد، محمد علي العاني، ٢٠٠٢، اندماج الأسواق المالية الدولية : أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، ط١، بيت الحكمة، بغداد، العراق .
١٢. قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، ط١، مكتبة الجيل العربي، الموصل.
١٣. القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية لعام ٢٠٠٤ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة.
١٤. البدري، قيس صالح، ٢٠٠٢، تقويم نشاط الصيرفة الخاصة في العراق، مؤتمر تحت عنوان/ الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولة، ط١، بيت الحكمة، بغداد، العراق.
١٥. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٢٠٠٥ ب، تطوير الأسواق المالية وإصلاح مؤسساتها، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك.

١٦. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٢٠٠٥، الاتجاهات الاقتصادية وآثارها: سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الإقراض في بلدان مختارة، العدد ٣، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك.
١٧. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٥ أ، المجموعة الإحصائية، العدد ٣، نيويورك.
١٨. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٤، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

1. Agenor, Pierre-Richatd, 2001, Benefits and Costs of International Financial, Theory and Fact, World Bank, Paper No. 19 (March).
2. Al-Mashat, R., 2001, Financial Sector Development and Economic Growth in Egypt 1960-1999, Asia and Pacific Department, International Monetary Fund.
3. Arab Stock Market Data Base, 2002, Arab Monetary Fund.
4. Berger, A. N., and T. H. Hannan, 1998, The Efficiency Cost of Market Power in the Banking Industry, Review of Economic and Statistic, Vol. 80.
5. Berthelemy, J. C. and Demurger, 2000, Foreign Direct Investment and Economic Growth, the Theory and Application to Gina, Review of Development Economic, 4 (June).
6. Central Bank of Egypt, 1994/2002, Annual Economic Review, Cairo, Egypt.
7. Central Bank of Egypt, 2002, Annual Economic Review.
8. Chang, R. and A. Velasco, 2000, Bank Debt Maturity and Financial Crises, Journal of International Economic, 51 (June).
9. Cho, Yoon, Je and Khatkate, Deena, 1989, Lessons of Financial Liberalization in Asia, World Bank Discussion Papers, World Bank, Washington.
10. Claessens, Stijn and Tom Glaessner, 1998, Internationalization of Financial Services in Asia, World Banking, Paper No. 1911 (April).
11. Demirguc-Kunt and R. Levine, 1999, Bank-Based and Market-Based Financial System, Cross Country Comparisons, Policy Research Working Paper No. 2143, Washington, D. C., World Bank.
12. Dick, K., Nanto, 1998, CRS report of Congress, the 1997-1998, Asian Financial Crisis, February.
13. Eltony, M., 2003, Quantitative Measures of Financial Sector Reform in the Arab Countries, Arab Planning Institute, Working Paper Series 0303, Kuwait.
14. Helmut Reisen and Marcelo Soto, 2001, Which Types of Capital Inflows Foster developing Country Growth? International Finance, 4 (1).
15. Isik, I., and M. K. Hassan, 2002, Cost and Profit Efficiency of the Turkish Banking Industry, The Financial Review, Vol. 37.
16. Kaminsky, Graciela L. and Sergio L. Schmuker, 2003, Short-Run, Long-Run Gain, The Effects of Financial Liberalization, NBER Working Paper No. 9787 (June).
17. Levine, R., 1996, Foreign Banking, Financial development and Economic Growth, In: C. E. Barfield (ed), International Financial Market (American Enterprise Institute Press), Washington D. C.
18. Markusen, J. R. and A. J. Venables, 1999, Foreign Direct Investment as a Catalyst for Industrial Development, European Economic Review, 43 (Feb.).
19. Micheal Gavin and Racardo Hausmannm 1999, Preventing Crisis and Contagion Fiscal and Financial Dimension, American Development Bank.
20. Nihal Bayraktor and Yan Wang, 2004, Foreign Banking Entry, Performance of Domestic Bank the Sequence of Financial Liberalization, August, World Bank.
21. Obstfield, M., 1998, The Global Capital Market, Journal of Economic Perspectives, 12 (June).
22. Omran, M., 1999, The Impact of Egypt Economic reform Programme on the Stock Market Performance, Unpublished Ph.D. Thesis, University of Plymouth.
23. Omran, M., 2003, Privatization State Ownership and the Performance of Egyptian Bank.

24. Semih H. Yildirin, 2003, Competition and Constability in Central and Eastern Markets, Thesis Presented for the Doctor of Philosophy Degree, The University of Tennessee, U.S.A.
25. The World Health Report, 2000-2006, World Health Organization, On Website: www.whoi.int.

ثالثاً- الانترنت

١. مشكلات الاقتصاد العراقي على الموقع الإلكتروني: www.inciraq.com/Arabic
٢. حضور المصارف الأجنبية في العراق على الموقع الإلكتروني: www.IACCI